

دراسة تحليلية تقييمية لإستراتيجية التنوع الاقتصادي كبديل لقطاع المحروقات

بالجزائر

**Analytical Evaluation Study For Strategy Of Economic
Diversification As An Alternative To The Hydrocarbon Sector In
Algeria**

حفاظ زحل

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية

وعلوم التسيير

جامعة سيدي بلعباس

حفاظ رانية

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية

وعلوم التسيير

جامعة الجزائر 03

Summary:

The objective of this study is to evaluate and analyze the strategy of economic diversification as an alternative way out of dependence on the hydrocarbons sector and to promote the national economy. As diversification involves risk and requires time and certain conditions to shift priority to sectors that can be described as stagnant. The study concluded that the Algerian economy is in dire need of economic diversification and that for the success of the diversification strategy, the importance of the role of the private sector and the provision of suitable conditions

الملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى تقييم وتحليل إستراتيجية التنوع الاقتصادي كحل بديل للخروج من التبعية لقطاع المحروقات، والنهوض بالاقتصاد الوطني. على اعتبار أن عملية التنوع تحتوى على مخاطر وتطلب وقتا وشروطا معينة لتحويل الأولوية للقطاعات التي يمكن وصفها بالراكدة. وقد توصلت الدراسة إلى أن الاقتصاد الجزائري بحاجة ماسة للتنوع الاقتصادي، وأنه لإنجاح إستراتيجية التنوع لا بد من إعطاء الأهمية لدور

must be given to the exploitation of the enormous potential in agriculture and. Keywords: Economic Diversification, Hydrocarbons Sector, National Economy, Algeria	القطاع الخاص وتوفير الشروط المناسبة له، استغلال الإمكانيات الهائلة في قطاع الزراعة والسياحة التي تعتبر غير مستغلة كما ينبغي . الكلمات المفتاحية: التنوع الاقتصادي، قطاع المحروقات، الاقتصاد الوطني، الجزائر
---	--

مقدمة:

إن الدول التي تتميز بتوفرها على مورد طبيعي مهم، والذي غالبا ما يشكل القطاع الرئيسي من ناحية الإنتاج، التصدير و التشغيل يجعل اقتصادياتها تصبح ريعية، حيث تمكنها هذا الثروة الطبيعية من الحصول، على عائدات مالية مهمة تؤدي في العديد من الأحيان إلى تجاهل باقي القطاعات المنتجة كالزراعة أو الصناعة أو الخدمات.

لكن مع الانخفاض الكبير الذي شهدته الأسعار العالمية لهذه الموارد، وعدم انتظام هذه الأسعار في فترات عديدة لأسباب تعلق أساسا بشروط الأسواق الدولية، من جهة، والانعكاسات السلبية على الوضعية الاقتصادية والحالة الاجتماعية من جهة أخرى، تم الاستنتاج والاقتناع بعدم إمكانية الاستمرار في الاعتماد على قطاع واحد كمصدر رئيسي للثروة وتمويل الاقتصاد، وبالتالي ضرورة التوجه نحو التنوع الاقتصادي والاعتماد على قطاعات أخرى من أجل التقليل من التأثيرات السلبية المحتملة للقلبات في أسعار النفط.

أثبتت التجارب أن التنوع الاقتصادي أمر حيوي للنمو الاقتصادي على المدى الطويل، فالاقتصاديات الحيوية عادة ما تولد حصة كبيرة من الناتج المحلي الإجمالي في قطاعي الصناعات التحويلية والخدمات والزراعة. كما يتميز بعوائد مالية الكبيرة يمكن أن يوفرها في الأمدين المتوسط والبعيد ولما يوفره من فرص لخلق الثروة والتخفيف من حدة الكثير من المشاكل الاقتصادية، وقد وجدت الكثير من الدول في التنوع بديلا استراتيجيا بشكل يضمن استدامتها ويغنيها عن الاعتماد على مصادر الثروة الناضبة.

لكن عملية التنوع تحتوي جملة من المخاطر فالحفاظ على النمو الاقتصادي في المدى الطويل يمثل تحديا بسبب التقلبات في أسعار السلع الأساسية وعدم الكفاءة التخصيصية للقطاعات المستثمر فيها حديثا، ونمو الإنتاجية في هذه القطاعات تكون أبطأ من غيرها، كما تستغرق وقتا طويلا للنضوج لتحل محل القطاع المهيمن. لعلاج مثل هذه الحالة، تحتاج الحكومات إلى وضع وتنفيذ استراتيجيات فعالة للدخول في عملية التنوع الاقتصادي.

الإشكالية المطروحة:

اعتمد أداء الاقتصاد الجزائري على استخراج النفط وتصديره لسنوات طويلة، ما جعل الاقتصاد الوطني رهينة قطاع المحروقات، كما اثر على بنيته وحالة القطاعات الاقتصادية الأخرى التي تعتبر راكدة وتحتاج لوقت طويل لتحريكها لتصل إلى درجة الاعتماد عليها لتعويض قطاع المحروقات، ومنه يمكن طرح التساؤل التالي:

هل يعتبر خيار التنوع أفضل الخيارات المتاحة كحل لخروج الاقتصاد الوطني من التبعية لقطاع المحروقات؟

أولاً: الإطار النظري للدراسة

1. مفهوم التنويع الاقتصادي:

التنويع الاقتصادي هو اعتماد مجموعة متزايدة من القطاعات المختلفة تتشارك في تكوين الناتج. والتنويع يمكن أن يشار فيه إلى تنويع مصادر الناتج المحلي الإجمالي، أو تنويع مصادر الإيرادات في الموازنة العامة، أو تنويع الأسواق كالأسواق الداخلية أو أسواق الصادرات.¹ فالتنويع ينطبق خاصة على البلدان التي تعتمد على مصدر وحيد غير مستديم.

كما يعرف أنه سياسة تنموية تهدف إلى التقليل من نسبة المخاطر الاقتصادية، رفع القيمة المضافة، وتحسين مستوى الدخل، وذلك عن طريق توجيه الاقتصاد نحو قطاعات أو أسواق متنوعة أو جديدة عوض الاعتماد على سوق أو قطاع أو منتج واحد. بمعنى آخر، التنويع الاقتصادي يمكن أن يشار فيه إلى تنويع مصادر الناتج المحلي الإجمالي، أو تنويع مصادر الإيرادات في الموازنة العامة، أو تنويع الأسواق الخارجية.²

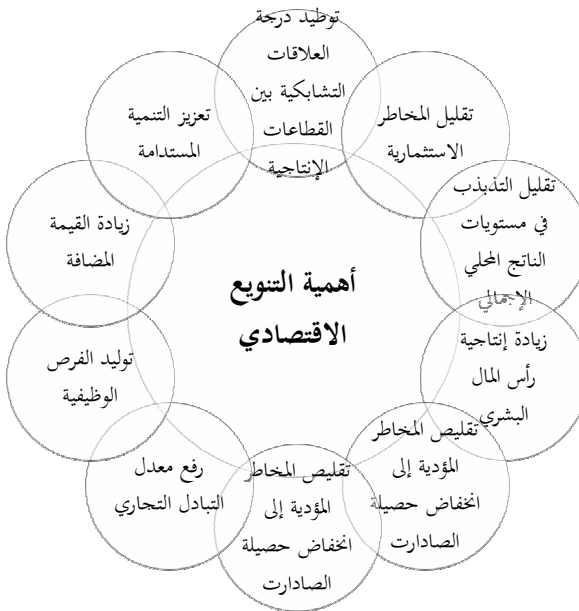
يعرف **التنويع الاقتصادي** عموماً بالعملية التي يصبح فيها الاقتصاد أكثر تنوعاً من حيث السلع والخدمات التي ينتجها.³ ويعرف بأنه توسيع القاعدة الاقتصادية وإقامة ركائز اقتصاد حقيقي مكون من قاعدة إنتاجية ومالية وخدمية تساهم في إيجاد مصادر متعددة للدخل المستدام.⁴

ويسعى التنويع الاقتصادي تحقيق عدد أكبر لمصادر الدخل والتي من شأنها أن تعزز قدرات الدولة ضمن إطار التنافسية العالمية، وذلك عبر محاولات رفع القدرات الإنتاجية في قطاعات متنوعة. ما يجعله قائماً على الحاجة إلى الارتقاء بواقع هذه القطاعات تدريجياً لتكون بدائل يمكنها أن تحل محل المورد الوحيد.

2. أهمية التنوع الاقتصادي:

يحظى التنوع الاقتصادي بأهمية كبيرة تعود بنتائج ايجابية على الاقتصاد الوطني ككل يمكن تلخيصها في الشكل التالي:

الشكل 1: أهمية التنوع الاقتصادي



المصدر: ممدوح عوض الخطيب، التنوع و النمو في الاقتصاد السعودي، المؤتمر الأول لكليات إدارة الأعمال بجامعة دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، 16-17 فيفري 2014. ص ص 6-8، بتصرف

3. الأسباب الداعية لضرورة التنوع:

أكدت التجارب المتنوعة على ضرورة عدم الاعتماد على إنتاج وتصدير النفط بصورة رئيسة، لأسباب ومبررات عديدة، أهمها: اتصاف النفط بكونه مورد

طبيعي ناضب، وبالتالي فلا بد من الاعتماد على مصادر اقتصادية بديلة غير ناضبة لتحقيق التنمية المستدامة. بالإضافة إلى تقلب أسعاره، عدم ثباتها وتعلقها بشروط الأسواق الدولية.

✓ إن الاعتماد على إيرادات النفط كمورد اقتصادي ناضب تكتفه مخاطر جمة، في دولة لا تعتمد فيها إيراداتها على الضرائب، ولا تتوافر لقطاع الزراعة مقومات الاستدامة، ولا تعتمد الصناعة فيها على أسس إنتاجية، ولا تبرز في الأفق قطاعات اقتصادية واعدة.

✓ سبب آخر مهم يدفع إلى التنوع هو احتدام المنافسة، خاصة مع بروز منافسين جدد، وكذلك التخلف عن ركب التطورات التكنولوجية. فمن الصعب على بلد أن يحتمي من منافسين جدد أو من التكنولوجيات الجديدة إذا ما بقي على هامش التقدم التكنولوجي أو في غياب أي تنوع اقتصادي.

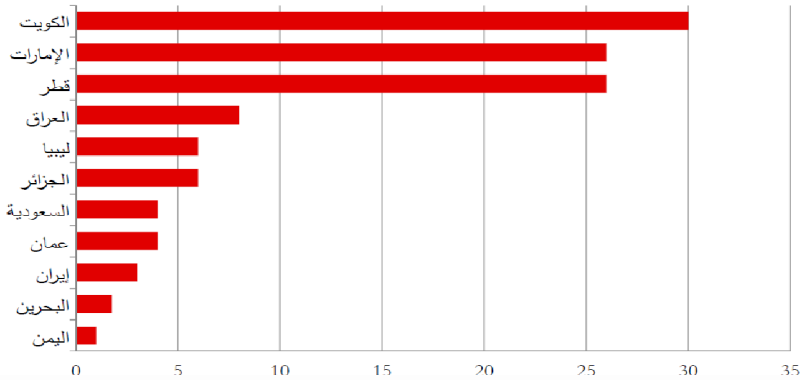
✓ التقليل من نسبة المخاطر الاقتصادية والمقدرة على التعامل مع الأزمات والصدمات الخارجية، مثل تقلبات أسعار المواد الأولية كالبتترول، أو الجفاف بالنسبة للمواد الزراعية والغذائية، أو تدهور النشاط الاقتصادي في الأسواق العالمية خاصة في الدول الشريكة (مثال الدول الأوروبية بالنسبة للدول العربية).

✓ **خسارة تصدير النفط:** حسب حسابات خبراء صندوق النقد الدولي فقد كان من المتوقع أن تقل إيرادات التصدير بمقدار 380 مليار دولار (16%) من إجمالي الناتج المحلي في عام 2015)، حيث صنفت الجزائر من بين الدول المتوسطة من حيث خسارة تصدير النفط بنسبة 5 إلى 20% من إجمالي الناتج المحلي.

✓ **الاحتياطات المالية لهذه الثروات لن تدوم إلى الأبد:** فمن المعلوم أن النفط هو مورد غير مستديم، ولهذا يقدر خبراء صندوق النقد الدولي عدد السنوات التي من

الممكن أن تتضرب فيها الاحتياطات المالية، وصنفت تقديرات النقد الدولي أن من المحتمل نفاذ احتياطات النفط في الجزائر من 7 إلى 5 سنوات.

الشكل رقم (2): عدد السنوات التي من الممكن أن تتضرب فيها الاحتياطات المالية



المصدر: حسابات خبراء صندوق النقد الدولي

4. لجنة الموارد مفهوم مرتبط بعدم تنويع الاقتصاد:

تتأثر إيرادات الموارد تحديات من نوع خاص، وأهمها كيفية تجنب ما يوصف الآن بأنه لجنة المورد. قدم صندوق النقد الدولي⁵ أفضل تعريف لها مفاده أنها: ظاهرة معقدة يمكن فيها لوفرة الإيرادات من الموارد الطبيعية أن تترجم إلى كساد وهدر وفساد ونزاع، وذلك من خلال العديد من الآليات الاقتصادية والمؤسسية وآليات انتقال تداعيات الاقتصاد السياسي. وتتضمن التحديات والقضايا:

- تجنب المرض الهولندي؛ وهو مجموعة من الآثار الاقتصادية الكلية السلبية، تنشأ عن حدوث زيادة كبيرة في الإنفاق الممول بإيرادات النفط. فإذا كان هذا الإنفاق موجهاً أساساً إلى سلع منتجة محلياً، يمكن أن ترتفع الأسعار المحلية، وترتفع قيمة

سعر الصرف. ويمكن أن يؤدي ذلك إلى تحول رأس المال والعمالة إلى إنتاج سلع غير تجارية، إلى تآكل القدرة التنافسية للاقتصاد غير الهيدروكربوني.

• التعامل مع التقلب الشديد للإيرادات الذي قد يؤدي إلى الهدر ودورات الانتعاش والكساد والاقتراض المفرط (إما توقعاً لإدراج الإيرادات أو لدعم مستويات الإنفاق عندما تتراجع الإيرادات النفطية)

• استخدام إيرادات الموارد يؤدي إلى نزوب أصل غير مالي غير متجدد. وهكذا، في حالة عدم ادخار إيرادات الموارد أو تخصيصها لإنتاج أو حيازة رأسمال إنتاجي آخر، فإن استخدامها سيقلل من صافي ثروة المرصودة للأجيال القادمة.

• الاعتماد المفرط على إيرادات الموارد يمكن أن يحول البلدان المنتجة للموارد إلى دول تعتمد على الربيع، وفيها تركز الحكومة اهتماماً أكبر لوظائف إعادة التوزيع التي يحتمل أن تكون غير فعالة مثل مختلف أنواع الدعم والبيروقراطيات المتضخمة كما تتعاظم وظائف الدولة كمتدخلة، بدلاً من الوظائف المتعلقة بالتنظيم والإشراف والضرائب وإدارة الاقتصاد.

ثانياً. واقع التنوع في الجزائر عرض وتحليل لأهم المؤشرات:

أ. وضعية التنوع الاقتصادي في الجزائر

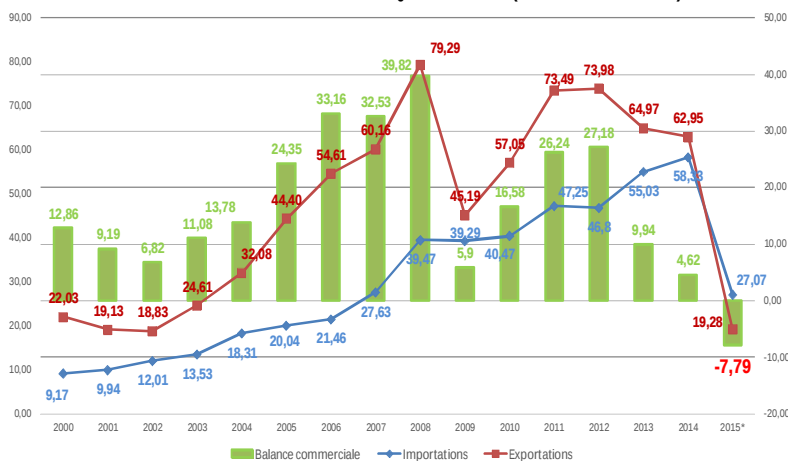
اعتمد أداء الاقتصاد الجزائري على استخراج النفط وتصديره لسنوات طويلة، حيث تعد الإيرادات عماد الميزانية العامة (70 % من المداخيل)، ركيزة الصادرات (98% من إجمالي الصادرات) ومحرك النشاط والنمو الاقتصادي. وقد انتقلت مساهمة المحروقات في الناتج المحلي الإجمالي من 43,7 % سنة 2007 إلى 37 % سنة 2011 و 35% سنة 2013، ويعزى ذلك أساساً إلى انخفاض الاحتياطات الوطنية، انخفاض سعر البرميل في الأسواق العالمية المتسمة بالتغير،

المنافسة القوية، بالإضافة إلى منافسة الطاقات البديلة.⁶ كل هذا جعل الاقتصاد الوطني رهينة قطاع المحروقات.

لهذا التقلص الشديد علاقة بانهيار سعر النفط وقلة المبيعات. وهذا ما يطرح مشكلة القدرة الطاقوية والاقتصادية على مواجهة أثر تراجع أسعار النفط، والبعث القوي لإنتاج المحروقات وتأمين القطاع. وأشار البنك الجزائري في بيان له حول الظرف إلى تقليص بنسبة 4,59% لكميات المحروقات المصدرة بين السداسي الأول لسنة 2015 ونفس الفترة من سنة 2014 وانخفاض بنسبة 42,7% من قيمة الصادرات (18,2 مليار دولار في السداسي الأول لسنة 2015 مقابل 31,8 لنفس الفترة من سنة 2014).

الشكل 3 : حركة ميزان التجارة الجزائرية بالمليارات الدولارات الأمريكية (2000-

2015/السداسي الأول)



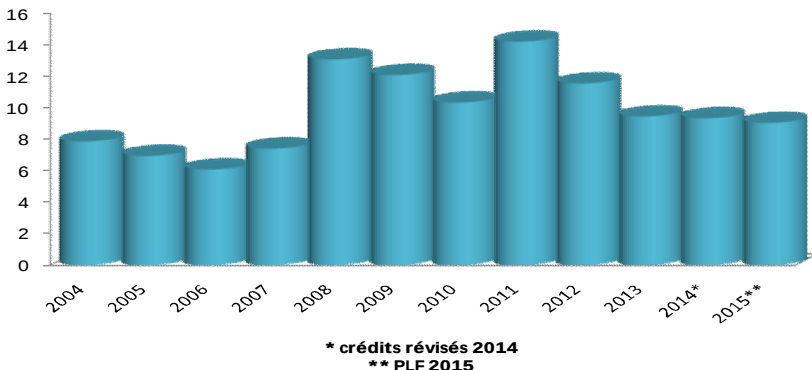
المصدر: قسم الدراسات الاقتصادية / المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي

حسب معطيات بنك الجزائر ومركز CNIS

بعد أن تمتعت لسنوات عدة بفائض في ميزان تجارتها، فإن الجزائر لم تسجل عجزا إلا في السداسي الأول من سنة 2015، حيث سجلت صادرات المحروقات تراجعاً نسبته 71,43% مما قدر بحوالي 18,09 مليار دولار مقابل 32,14 مليار دولار خلال نفس الفترة من سنة 2014.

الاعتماد على قطاع المحروقات جعل بنية و هيكل الاقتصاد مختلا، حيث يوظف قطاع الخدمات في الوقت الراهن 58% من السكان النشطين، على حساب القطاع الإنتاجي. أين تمثل الصناعة خارج المحروقات أقل من 5% من الناتج المحلي الإجمالي لسنة 2013 و 6% من مناصب الشغل. أما القطاع الفلاحي، الذي تقدر مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي ب 9.7% سنة 2012.⁷ فإنه لا يغطي سوى نسبة تتراوح ما بين 25 و 30% من الاحتياجات الوطنية من الحبوب. وقد بلغت الفاتورة الغذائية (أساسا الحبوب والحليب)، 9 مليار دولار سنة 2012. كما تمثل الواردات الغذائية حوالي 18% من الحجم الإجمالي للواردات والذي بلغ نحو 55 مليار دولار سنة 2013 أي قرابة 7% من الناتج المحلي الإجمالي.⁸ كما يعتمد الاقتصاد على دعم الاستثمار العمومي، حيث تبلغ النفقات العمومية نحو 40% من الناتج المحلي الإجمالي، بالنظر لارتفاع الميزانية المخصصة لبرنامج الاستثمار 280 مليار دولار للفترة 2010-2014. وكذا الارتفاع الكبير للنفقات المخصصة للأجور والتحويلات الاجتماعية، هذه الأخيرة تمثلت بأزيد من 28% من الناتج المحلي الإجمالي لسنة 2012. وخلال سنة 2015 تم الحفاظ على مبلغ التحويلات الاجتماعية المعرب عنه أثناء مراجعة قانون المالية التكميلي الذي ينص على غلاف مالي قدره 1711 مليار دج، أي 9,1% من الناتج الداخلي الإجمالي وعلى نمو قدره 6,4% مقارنة بسنة 2014.

الشكل 4 : حصة التحويلات الاجتماعية في الناتج الداخلي الإجمالي



المصدر: وزارة المالية <http://www.mf.gov.dz>

إن أساسي التحويلات الاجتماعية، أي 63,5%، مخصص لدعم العائلات مع 453,7 مليار دج (26,5%)، بينما يوزع الباقي بين السكن والصحة يبين قانون المالية لسنة 2015 ازدياد ب7,5% من التحويلات الاجتماعية، يخصص 50% منهم للإعانات الموجهة لأسعار المواد الأساسية (الحبوب، الحليب، السكر والزيت الطبيعية) والتي تقدر بميزانية قدرها 225,5 مليار دج. وبالتالي، فإنه ما يقارب 25% من الناتج الداخلي الإجمالي مكرس لنظام الضمان الاجتماعي، الصحة، النظام التربوي، التضامن الوطني وإعانات أخرى.

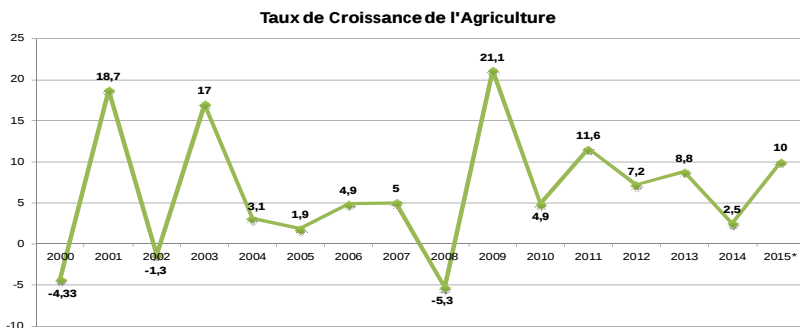
في حين تبقى مساهمة القطاع الخاص محدودة، بسبب جملة من الصعوبات التي تعيقه، مثل الطابع المعقد للإطار التنظيمي، بطئ إجراءات إحداث المؤسسات وعدم شفافية مناخ الأعمال.

ب. دراسة لأهم المؤشرات التنوع الاقتصادي في الجزائر

- القيمة المضافة في قطاع الزراعة من إجمالي الناتج المحلي:⁹

على الرغم من الجهود المبذولة من قبل الدولة، لا يزال القطاع بعيدا عن تحقيق النتائج المرجوة، فالإنتاج الحالي لا يغطي سوى نسبة 50% من احتياجات السوق. كما يواجه القطاع كثرة الطلب المتزايد والذي يشهد نموا مضاعفا. في حين يقدر معدل نمو القطاع الفلاحي لسنة 2015 بنسبة 10%. فيما يخص الفلاحة، الحراثة وصيد الأسماك فقد قدرت مصالح وزارة المالية خلال السداسي الأول سنة 2015 نموها بنسبة تزيد عن 5,3%. ويعود ذلك أساسا إلى إنتاج الحبوب الذي شهد ارتفاعا بنسبة 7% مقارنة بالسنة الماضية. فقد حقق الفرع 37,7 مليون قنطار سنة 2015 مقابل 35 مليون دولار سنة 2014.

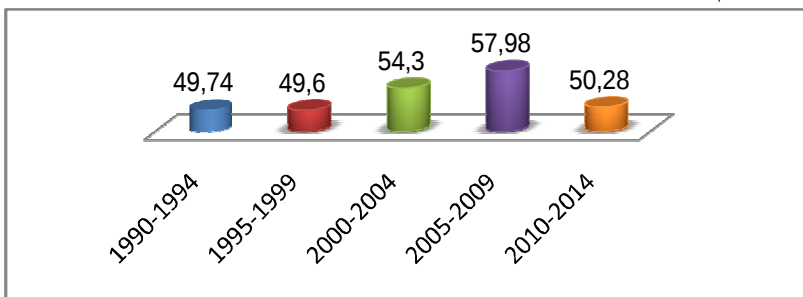
الشكل 5: تطور معدل نمو القطاع الفلاحي



المصدر: قسم الدراسات الاقتصادية/المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي
بالاعتماد على معطيات المنظمة الوطنية للإحصاء (تقديرات وزارة الفلاحة والتنمية
الريفية).

✓ القيمة المضافة للصناعة (%) من إجمالي الناتج المحلي¹⁰ يعتبر القطاع الصناعي لازالت غير مفعّل وغير مستغل الى حد كبير لأنه لا تساهم إلا بـ 5 بالمائة في القيمة المضافة.

الشكل رقم 6: القيمة المضافة للصناعة خلال الفترة 1990 - 2014



المصدر: بيانات الحسابات القومية للبنك الدولي:

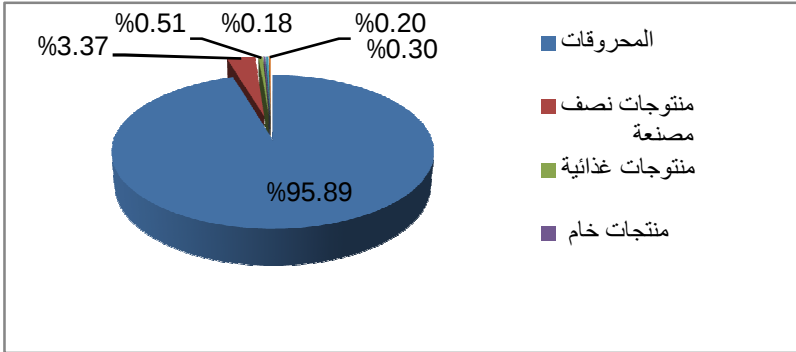
<http://data.albankaldawli.org/indicator>

- درجة تنوع الصادرات:

الصادرات غير النفطية كنسبة من مجموع الصادرات

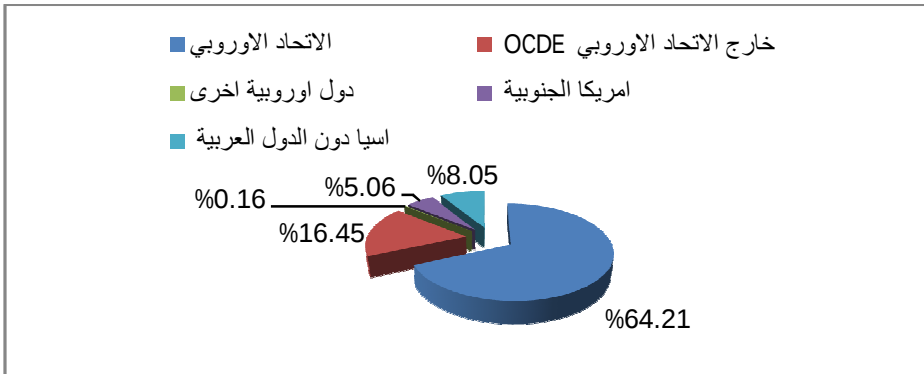
تمثل صادرات قطاع المحروقات ما نسبته 95.89% من إجمالي الصادرات لعام 2014، لتبقى ما نسبته 4% تحتلها صادرات السلع الأخرى التي أغلبها مواد أولية أو نصف مصنعة. حيث تتكون المنتجات الرئيسية خارج المحروقات (المنتجات النصف مصنعة، المواد الغذائية، المنتجات الخامة، مجموعة المعدات الإنتاجية الصناعية والمواد الاستهلاكية غير الغذائية).

الشكل 7: تركيبة الصادرات الجزائرية



المصدر: وزارة المالية، المديرية العامة للجمارك <http://www.douane.gov.dz>
 بقيت بلدان الاتحاد الأوروبي الزبائن الرئيسيين، وقد مثلت الصادرات الجزائرية إلى الاتحاد الأوروبي نسبة 64.21 % وتأتي بلدان منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية خارج الاتحاد الأوروبي في المرتبة الثانية بحصة نسبتها 16.45 %. أما من حيث الواردات فاحتفظت الصين بمكانتها كأول موطئ للجزائر .

الشكل 8: شركاء الجزائر في التجارة الخارجية



المصدر: وزارة المالية، المديرية العامة للجمارك: <http://www.douane.gov.dz>

✓ الإيرادات غير النفطية كنسبة من مجموع إيرادات المالية العامة

الجدول رقم 01: تطور عائدات الجباية العادية في الفترة ما بين (1995-2000)

الوحدة مليار دج

البيان	1995	1996	1997	1998	1999	2000
إجمالي الإيرادات	611.7	823.9	933.6	874.6	937.1	1111.5 5
نسبة النمو	40.87	34.69	13.31	15.95	19.43	18.61
الإيرادات الجباية العادية	286.9	312.86	338.5	3338.5	380.1	366.56 1
نسبة النمو	38.28	18.55	9.04	8.19	12.28	3.56-

المصدر: المديرية العامة للضرائب <http://www.mfdgi.gov.dz/index.php/ar>
تمثل الإيرادات الجبائية العادية نسبة ضعيفة جدا من إجمالي الإيرادات، كما النسبة الهيكلية للضرائب العادية في بنية ميزانية الدول لم تتغير بالرغم من الإصلاحات المتتالية للنظام الضريبي، فنمو الإيرادات الجبائية العادية لا يتلاءم مع نمو إجمالي الإيرادات، ، فتطور الإيرادات العادية من إجمالي الإيرادات ضعيف وتتميز بعدم الاستقرار.

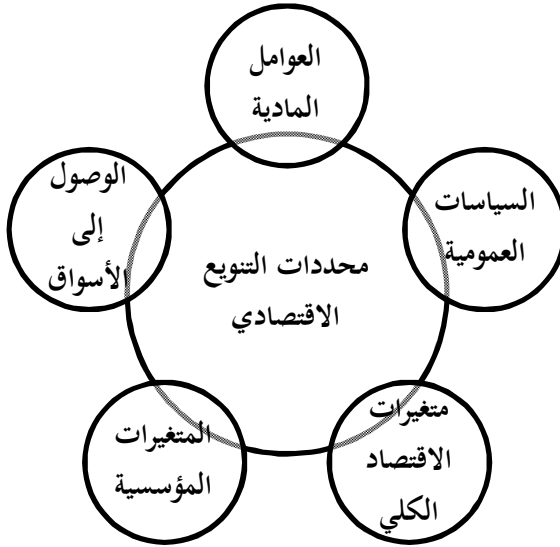
ثالثا. محددات نجاح التنوع الاقتصادي كحل بديل للخروج من التبعية النفطية

1. محددات وعوامل نجاح التنوع الاقتصادي:

يلعب التنوع دورا هاما في نمو وتطور الاقتصاد. لكنه يبقى مرتبطا ورهينا بمجموعة من المتغيرات والتي تلعب دورا مهما في نسبة نجاحه أو فشله، في هذا الإطار، يسرد تقرير اللجنة الاقتصادية لأفريقيا بالأمم المتحدة حول التنوع (2006) خمس فئات من المتغيرات التي تؤثر على عملية التنوع، وهي:

- العوامل المادية: الاستثمار ورأس المال البشري؛

- السياسات العمومية : السياسات المالية والتجارية والصناعية (من خلال تأثيرها على تعزيز القاعدة الصناعية)؛
 - متغيرات الاقتصاد الكلي : سعر الصرف والتضخم والتوازنات الخارجية؛
 - المتغيرات المؤسسية : الحوكمة، والبيئة الاستثمارية والوضع الأمني ؛
 - الوصول إلى الأسواق : درجة الانفتاح على التجارة في السلع والخدمات ورأس المال (القضاء على الحواجز الجمركية وغير الجمركية)، والحصول على التمويل.
- الشكل 9: محددات و عوامل نجاح التنويع الاقتصادي



المصدر: من إعداد الباحثين بناء على المصادر السابقة

توجد عديد هي الدول، متقدمة ونامية، أقدمت فعلا على تنويع اقتصادياتها وتنويع هياكلها الإنتاجية وصادراتها. البعض منها نجح في ذلك فيما فشل البعض الآخر. وقد تمكنت بالخصوص بعض الدول التي لا تمتلك ثروات طبيعية أو بشرية من

تسجيل قفزة نوعية في هذا الإطار، عكس بعض الاقتصاديات الغنية بالموارد الطبيعية.

انطلاقاً من تجارب بعض الدول التي قامت بوضع سياسات إصلاحية تسمح بالتنوع الاقتصادي، يتضح وجود عدد من العوامل المشتركة والتي ساهمت في إنجاح هذه التجارب¹¹:

- اعتبار الزيادة في مستوى وتنوع الصادرات أحد أولويات التنوع الرئيسية.
 - اعتماد الحكومات على إدارة مستقرة وقوية وذات مصداقية تأخذ بعين الاعتبار المخاطر الكامنة في إستراتيجية التنمية القائمة على الموارد الطبيعية.
 - إعطاء دور مهم للقطاع الخاص للمساهمة في عملية التنوع والتنمية.
- صفة عامة، وبالإضافة إلى الموارد الطبيعية، والبشرية، ونوعية الإدارة الاقتصادية، تتأثر إمكانية التنوع الاقتصادي بعدة عوامل، يمكن تفصيل أهمها كالتالي:
- ✓ تلعب السياسات " الأفقية " دوراً مهماً ورئيسياً في هذا الإطار بحيث تمكن من توفير مناخ ميسر للأعمال يحد من التكاليف أو العقبات التي تواجه المستثمرين سواء كانوا محليين أو أجانب مبادرات أخرى لا تقل أهمية تقوم عليها السياسات الأفقية مثل تحسين التعليم ورفع مستوى المهارات، وتعزيز البحث والتطوير وإنشاء بنية تحتية مناسبة وفاعلة لممارسة الأعمال.
 - ✓ تتضح أيضاً أهمية بعض السياسات " العمودية " التي تشجع القطاعات المتعرضة للمنافسة الخارجية بالنسبة للبلدان ذات الموارد الوفيرة. ويمكن أن تتخذ شكل استثمارات في البنية التحتية، أو حوافز انتقائية، حتى يتسنى للمنتجين المحليين خفض تكاليفهم ومجاعة منافسيهم، والتي تأخذ طابع تخفيضات في الضرائب أو في الرسوم الجمركية لتقلل من تكلفة اليد العاملة.

✓ من جهة أخرى، تحقيق تنوع اقتصادي يعتمد بشكل أساسي على وجود إطار مؤسساتي جيد. وتبين التجارب المختلفة أن نتائجها تعتمد أساساً على البيئة المؤسسية التي تحتضنها، والتي تحدّد المقاربة المعتمدة لصياغتها وتنفيذها وتقويمها. ويقتضي هذا حوكمة المؤسسات المسؤولة عن تنفيذ هذه السياسة وإخضاعها لضوابط الشفافية.

✓ يتبين أن نجاح التنوع الاقتصادي رهين بالدور الذي تلعبه الدولة لمساعدة القطاع الخاص: هذا الدور يتجلى أساساً، بالإضافة إلى توفير البنية التحتية اللازمة والبيئة المحفزة لنمو وتوسع قطاع الأعمال، في تحديث القوانين والتشريعات، والاستثمار والاهتمام بسوق العمل والتنمية البشرية، خصوصاً التعليم والتدريب.

✓ يشكل قطاع العلوم والتكنولوجيا أحد الأعمدة المهمة لتحقيق التنوع الاقتصادي: من خلال الاستثمار في اكتساب المعرفة التقنية والتكنولوجية وتشجيع البحث العلمي في الجامعات والمعاهد التحكم في التكنولوجيا والعلوم الحديثة وتحفيز مهارات والخلق والإبداع ، من شأنه أن يحد من التكاليف أو يوسع ويعمق مجال المنتجات من السلع والخدمات أو ينمي أو يطور قطاعات جديدة أو يحسن في الكفاءة ويزيد في الإنتاجية. فقد أثبتت التجارب الناجحة عبر العالم أن المزايا التنافسية لا تقوم على وفرة الموارد الطبيعية أو اليد العاملة ذات التكلفة المتدنية، بمقدار ما تتحقق عبر الابتكار والمعرفة والإدارة بصفة عامة.

2. شروط نجاح التنوع الاقتصادي في الجزائر كبديل لقطاع المحروقات:

يجمع مختلف الاقتصاديين و الخبراء أن الجزائر تملك العديد من المفاتيح والحلول للإقلاع باقتصادها خارج المحروقات، وبالتالي تنويع مداخلها. حسب التقرير الصادر عن المجلس الوطني الاقتصادي و الاجتماعي حول الظرف الاقتصادي

والاجتماعي للسداسي الأول 2015، فان تنويع الاقتصاد الوطني يشترط انتقاء بعض الشعب والفروع التي تمكن من وضع إستراتيجية من شأنها تقليص فاتورة الواردات من جهة، وتطوير الصادرات من جهة أخرى مانحة بذلك ميزان المدفوعات عناصر الاستقرار.¹²

وبهذا الشأن، فقد تم تحديد حوالي خمسة عشرة شعبة إستراتيجية تتطلب بذل جهود بخصوص الاستثمار. وعلى الجزائر وضع أدوات لسياسة اقتصادية قادرة على إعادة النشاط لهذه الشعب ، لاسيما: الصناعة والكهرباء البتروكيميا والصيدلة والالكتروميكانيك والزراعة الغذائية والسياحة والحديد والصلب ، الكيمياء والميكانيك، الطيران والنسيج والخدمات والتركيز على ترقية تكنولوجيا المعلومات الجديدة التي تشكل ميادين تتمتع فيها الجزائر بقدرات وأسواق واعدة. إن الانتقال إلى هذه القطاعات للنهوض بالاقتصاد الوطني وتنويعه، يتطلب وقتا وشروط معينة لتحويل الأولوية للقطاعات التي يمكن وصفها بالراكدة. هذا ما نحاول مناقشته في النقاط التالية:

1. كفاءة القطاع الفلاحي شرط أساسي للتنويع الاقتصادي

يبقى القطاع الفلاحي من أضخم القطاعات التي ينبغي استغلالها لجعله يضمن الاكتفاء الذاتي من الغذاء المحلي، وحتى الانتقال إلى التصدير وكبديل لقطاع المحروقات. إن رفع المساحات الفلاحية الخصبة إلى مليون هكتار إضافية من خلال إعادة تثمين المساحات الجديدة. توسيع المساحات المروية التي يمكن أن تبلغ بحلول 2019 نسبة 25% من الأراضي المزروعة. في نفس السياق، حماية وتوسيع الثروة الغابية، تنمية السهول، الحفاظ على النظم الإيكولوجية ومكافحة انجراف التربة والتصحّر يجب أن تحظى بالأولوية.

كذلك التركيز على البحوث الزراعية التي من شأنها أن توجه نحو استنباط أصناف عالية الغلة وزيادة الإنتاج في الفروع الإستراتيجية مثل الحبوب، اللحوم الحمراء، مشتقات الحليب والبقوليات. وإعطاء أهمية خاصة أيضا لتكوين الشباب من خلال تسهيل الاستفادة من الأراضي الزراعية ومرافقتهم في مشاريعهم الاستثمارية وفي مكنة القطاع. كذلك التنمية الريفية وتنشيط المناطق الريفية لتكون أداة متكاملة، بالإضافة إلى إقامة شراكة مع دول أجنبية.

2. ضرورة تنويع الصادرات:

أ. توفير الشروط المناسبة لدعم المؤسسات المصدرة:

في ظلّ توفّر 40 ألف شركة تصدير في السوق الوطنية خارج المحروقات، نحصي 400 شركة مصدّرة، سجّل تراجعاً من أصل 700 شركة، بسبب القيود التي يكابدها المصدّرون، على رأسها مناخ الأعمال، ما أدى إلى انسحابها. كذلك لا يمكن التكلّم عن التصدير خارج المحروقات، كون كميّة النقد الأجنبي المحصّلة من الصادرات لا تتجاوز 2 بالمائة، ما ترك عجزاً في الميزان التجاري بقيمة 10.6 مليار دولار، على خلفية تراجع الصادرات.

ب. الإدماج الإفريقي كأداة لتنويع الصادرات:

إن تنويع الصادرات الجزائرية موقوف على غزو السوق الإفريقية التي تبقى التبادلات التجارية معها ضعيفة والتي قد تمثل فرصة تطوير القدرات الاقتصادية غير المستغلة في الجزائر، وقد يمكنها هذا المسلك من تفادي صعوبة التصدير نحو سوق الاتحاد الأوروبي التي هي كثيرة المتطلبات وشديدة التنافس كما يمكن هذا الإدماج الجزائر من القيام بدور الوسيط بين إفريقيا وأوروبا (موقع جغرافي استراتيجي).

ج. تقييم اتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوروبي لتطوير الصادرات خارج المحروقات

حسب التقرير الاقتصادي الصادر عن المجلس الوطني الاقتصادي و الاجتماعي، فيما يخص التبادلات التجارية مع الاتحاد الأوروبي في إطار اتفاقية الشراكة وبعد عشر سنوات من التنفيذ، قد أسفرت عن اختلال هيكلي في الميزان التجاري خارج المحروقات والمستوى الضعيف للصادرات خارج المحروقات وقلة الاستثمار الأجنبي المباشر من قبل الاتحاد الأوروبي . مما لا تعكس الأهداف المنشودة في الاتفاقية بشأن ترقية وتنويع الصادرات خارج المحروقات. وبناء على هذا فقد طالبت الحكومة الاتحاد الأوروبي بالشروع في تقييم مشترك بشأن تنفيذ اتفاقية الشراكة قصد إدخال التصحيحات اللازمة حتى تكون هذه الاتفاقية في صالح الطرفين . وسيشرع في هذا التقييم ما أن تؤكد رسميا اللجنة الأوروبية.¹³

3. إعطاء دور اكبر للقطاع الخاص:

نجاح الجزائر رهين بتعزيز مكانة القطاع الخاص والذي يتوجب أن يكون متواجدا جنبا إلى جنب مع القطاع العام لخلق اقتصاد أكثر تنوعا بمشاركة عدد كبير من القطاعات .وهذا يحتم توفير جميع الإمكانيات اللازمة من دعم وتحفيز لتمكينه من القيام بدور أكبر في الاقتصاد .

ف نجاح التنويع الاقتصادي يتطلب توافر خلق مناخ ملائم لعملية تنويع الأعمال وبيئة مؤسسية وقانونية مشجعة ، الخدمات المساندة والأساسية مثل التعليم والتدريب والخدمات الصحية ما يخلق قوة عاملة ماهرة ويساهم في رفع معدات الإنتاج والإنتاجية .كما يتطلب أيضاً توفر بنية تحتية متطورة من خدمات المواصلات والاتصالات والمنافع العامة. وكذلك الاستقرار في الاقتصاد الكلي، كضبط معدلات التضخم.

تحتل الجزائر وفق مكونات مؤشر مناخ الاستثمار المراتب الأخيرة سنويا، وحسب أحدث تقرير لمنظمة البنك الدولي لريادة الأعمال Doing Business فقد تراجع ترتيبها بنقطتين بين 2015 و 2016 حسب ما يظهره الجدول التالي:

الجدول رقم 02: ترتيب الجزائر في مؤشرات مناخ الأعمال للعام 2016

المراتب 2016	المراتب 2015	المواضيع
145	143	بدء النشاط التجاري
122	124	استخراج تراخيص البناء
130	125	الحصول على الكهرباء
163	160	تسجيل الملكية
174	171	الحصول على الائتمان
174	173	حماية المستثمرين الأقلية
169	168	دفع الضرائب
176	176	التجارة عبر الحدود
106	106	إنفاذ العقود
73	71	تسوية حالات الإعسار

Source: www.doingbusiness.org

كما تواجه فيها المقاولات الجديدة و الناشئة مصاعب كبيرة ، ما جعل الجزائر تحتل مراتب متدنية سنويا في هذا المجال:

إنشاء المؤسسات الجديدة يصطدم بعوائق إدارية وتنظيمية مكلفة من حيث الوقت والكلفة المادية، مثل البيروقراطية والرشوة، ثقل الإجراءات السياسية الضريبية الجبائية والجمركية، وعدم الاستقرار في منظومة القوانين والتشريعات.

أضف إليه احتكار السوق من طرف الدولة خاصة في المجالات الحيوية، والتضييق على نشاطات الأفراد والقطاع الخاص، وفقا ه لمؤشر الحرية الاقتصادية¹⁴، ولتقرير ممارسة أنشطة الأعمال التجارية لسنة 2016 تتصف الجزائر ببيئة مقيدة لنشاط القطاع الخاص و للمقاوالاتية، فالنموذج الاقتصادي المرتكز على الدولة، يعيق القطاع الخاص بشدة، حيث يساهم القطاع بأقل من 50 % من إجمالي الناتج المحلي.

الجدول (04): تطور مؤشر الحرية الاقتصادية في الجزائر خلال الفترة 2003-

2010

سنة	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
مؤشر	57.7	58.1	53.2	55.7	55.4	56.2	56.6	56.9

Source: Index of Economic Freedom, Wall Street Journal and the Heritage Foundation, Washington,

<http://www.heritage.org/index/>

4. القطاع السياحي غير مستغل بشكل فعال:

قطاع السياحة في الجزائر لا يزال قطاعا غير مستغل حيث لا تتعدى مداخيله 200 مليون دولارا في حين يرتفع الرقم في مصر إلى 9 مليار دولارا، وأن الجزائر تحتل المرتبة 138 عالميا في حين تحتل تونس المرتبة 38، كما أن عدد السائحين في الجزائر لا يتعدى نصف مليون أجنبي سنويا في حين يختزن العالم 800 مليون سائح. كما انه لا تمثل السياحة أكثر من 3 بالمائة من الصادرات خارج المحروقات.¹⁵

- إستراتيجية النهوض بالقطاع السياحي في الجزائر آفاق 2025

بدأت الوزارة الوصية على قطاع السياحة خلال سنة 2000، في إعداد إستراتيجية من أجل تطوير قطاع السياحة في آفاق 2010، وخلصت إلى

صياغتها النهائية سنة 2011 تحت عنوان: "مخطط أعمال للتنمية المستدامة للسياحة في الجزائر آفاق 2010" وأدخلت تعديلات عليه فأصبح مشروعاً جديداً في آفاق 2013. ومن أهداف هذا البرنامج¹⁶ تنمية الطاقات الطبيعية والثقافية والدينية والحضرية، وتحسين نوعية الخدمات السياحية، وكذا إعادة الاعتبار للمؤسسات الفندقية والسياحية، والمساهمة في التنمية المحلية، والمحافظة على البيئة والفضاءات الحسنة لتوسع السياحة البيئية. هذا، بالإضافة إلى تلبية حاجات الطلب الوطني المتزايد باستمرار، قصد تقليص عدد المتوجهين إلى الخارج لقضاء العطل، وكذا زيادة التدفقات السياحية، فالتدفقات السياحية خلال الفترة 2008 و2013 تم الحصول عليها بتطبيق نسبة نمو متوسط التدفقات عند بداية العشرية 10% أعيد تعديلها سنوياً بنصف نقطة % 0.5 ابتداءً من سنة 2008 وبناءً على التقديرات السابقة والاستقرار المرحلي لدخول السياح الأجانب، فإن عدد السياح المرتقبين في 2013 سيقارب 3.100.000 سائح، منهم 1900.000 سائح أجنبي.

في آفاق 2025، تخطط الوزارة الوصية إلى استقبال 11 مليون سائح، وهذا ما يتطلب إستراتيجية حكيمة من أجل جعل الجزائر مقصد سياحي من الدرجة الأولى، إن اختيار هذه الفترة الزمنية كان لأخذ الوقت الكافي، من أجل تشجيع الشراكة مع ذوي الخبرات الواسعة في الجزائر وعبر العالم، والذين يريدون الاستثمار في الجزائر في ميدان السياحة، بفضل ما جاءت به الترتيبات القانونية من آليات وبرامج جذ مغرية معمول بها حالياً في بلادنا.

- دور الحكم ونوعية المؤسسات في تحقيق التنوع الاقتصادي:

إن التنوع الاقتصادي هو عملية معقدة ولا تنشأ من فراغ، فهو يتطلب توافر بيئة مناسبة تجعل من تنوع الاقتصاد أمراً ممكناً، وفي هذا الصدد يعتبر البنك الدولي

في تقريره لسنة 2009¹⁷، أن بناء المؤسسات الجيدة يعتبر أمراً ضرورياً لتنويع صادرات أي بلد ، في ظل وجود عوامل هامة وضرورية لإنجاز هذه المؤسسات، والتي تتمثل في وجود بنية تحتية فعالة خاصة في ميدان النقل والاتصالات من أجل تخفيض التكاليف وتحسين نوعية المنتجات وآليات توزيعها، سياسا اقتصادية كلية مستقرة ، وقطاع مالي متطور

أولاً. دور الحكم الراشد: ومن بين الإجراءات والسياسات الحكومية التي تساهم في تنويع الاقتصاد، نذكر مثلاً: تخفيف الإجراءات الإدارية التي تخص التجارة الخارجية بما يسهل على المنتجين المحليين تصدير ما ينتجون، كذلك يعتبر التدخل الحكومي ذا أهمية خاصة عند إغتنامه للفرص التي من شأنها أن تتيح تنوعاً اقتصادياً إضافياً،

ثانياً . نوعية المؤسسات: بصفة عامة يمكن للمؤسسات الجيدة أن تساعد في تنويع الاقتصاد وهذا من خلال طرق متعددة والتي نذكر منها:

- توفير المعلومات للأسواق المحلية حول فرص التصدير الجديدة مثلاً من خلال سفارات البلد والغرف التجارية وغيرها من مؤسسات الدولة.
- يمكنها أن تحسن تدفق التكنولوجيا الحديثة والمعرفة العلمية وكيفية استخدامها من خلا تحسن مستوى التعليم ودعم أنشطة البحث والتطوير .
- تساعد في تدفقات الاستثمار الأجنبي إلى الداخل، وكذلك دخول المؤسسات الأجنبية للسوق المحلي.
- المساهمة في تطوير القطاع المالي المحلي من خلال وضع قوانين وتنظيمات جديدة تشجع تطور السوق المالي والبنوك.¹⁸

الخاتمة:

إن اعتماد الدول على قطاع واحد كمصدر رئيسي للثروة وتمويل الاقتصاد يجعله عرضة لتقلبات هذا القطاع، وبالتالي تظهر ضرورة الاستمرار في ضرورة التوجه نحو التنويع الاقتصادي والاعتماد على قطاعات أخرى من أجل التقليل من التأثيرات السلبية المحتملة للتقلبات في أسعار النفط و الأزمات الاقتصادية. وباعتبار التنويع الاقتصادي هو عملية طويلة الأمد تتطلب من البلدان العمل على وضع نهج متوازن في التنمية، وتتطلب مزيجا دقيقا ومتجانسا ومتكاملا من الإصلاحات و الاستثمار في الأفراد والمؤسسات والبنية التحتية. في ظل حكم ومؤسسات تساعد في تنويع الاقتصاد ،

ومن بين أهم التدابير الرئيسية التي يتعين تنفيذها لتنويع الاقتصاد الجزائري - باعتباره اقتصادا يعتمد على صادرات وعائدات للنفط-، كفاءة القطاع الفلاحي شرط أساسي للتنويع الاقتصادي .تعد الزراعة أحد أهم القطاعات الواجب تفعيلها بالجزائر؛ لما تمتلكه من مقومات كبيرة تسمح بتحقيق الاكتفاء الذاتي في العديد من المحاصيل الزراعية، وتقليل فاتورة الواردات...، من خلال العمل على توفير مناخ جيد للأعمال، وقاعدة صناعية قوية وتلبية حاجيات يد عاملة تتميز بازدياد سريع ولتكوين بمستوى عال، مع إيلاء أهمية كبيرة لقطاع السياحة واستغلالها والاستثمار فيها لإمكانيات الجزائرية في هذا المجال باعتبارها واحدة من أكبر الصناعات نموا في العالم، و من أهم القطاعات في التجارة الدولية، باعتبارها قطاعا إنتاجيا يكتسي أهمية كبيرة في زيادة الدخل الوطني، وتحسين ميزان المدفوعات، ومصدرا للعملة الصعبة، وإتاحة فرص التشغيل للأيدي العاملة، وتحقيق برامج التنمية الاقتصادية.

المراجع:

- ¹ عطيف العافي مرزوق، التنوع الاقتصادي في بلدان الخليج العربي مقارنة للقواعد والدلائل ، مجلة الاقتصاد الخليجي العدد 24 ، 2013، ص 8.
- ² لمعهد العربي للتخطيط، بحث نشر على موقع، اطلع عليه يوم: 2017- 02-25
- ³ Akram Esanov, Economic Diversification: Dynamics, Determinants and Policy Implications, revenue watch institute, without a publication date.
- ⁴ مؤشرات قياس التنوع الاقتصادي بخطط التنمية، وزارة الاقتصاد والتخطيط، المملكة العربية السعودية، 2013، ص 4.
- ⁵ دابان وهيليس، إطار للإدارة المالية العامة للبلدان المنتجة للموارد، ورقة عمل من صندوق النقد الدولي لعام 2010 .
- ⁶ الوكالة الدولية للطاقة من المتوقع أن تبلغ نسبة الإنتاج العالمي للكهرباء المتأتمية من الطاقات المتجددة 26 % من إجمالي إنتاج الكهرباء في أفق سنة 2020
- ⁷ الديوان الوطني للإحصائيات، www.ons.dz، اطلع عليه يوم: 2017/02/03.
- ⁸ الديوان الوطني للإحصائيات، مرجع سابق.
- ⁹ الزراعة حسب التصنيف الدولي الموحد تشمل كلاً من: الحراثة، والصيد، وصيد الأسماك، فضلاً عن زراعة المحاصيل وإنتاج الثروة الحيوانية. والقيمة المضافة هي صافي ناتج قطاع ما بعد جمع كافة المخرجات وطرح المدخلات الوسيطة. ويتم حسابها بدون إجراء أية خصومات فيما يتعلق بإهلاك الأصول المصنعة أو بنضوب أو تدهور الموارد الطبيعية.
- ¹⁰ تشمل الصناعة في التصنيف الدولي الموحد الصناعة التحويلية (الأقسام 15 إلى 37 في التصنيف الصناعي الدولي). ويشمل ذلك القيمة المضافة في التعدين والصناعة التحويلية (التي ترد أيضاً كمجموعة فرعية مستقلة) والإتشاءات، وإمدادات الكهرباء والمياه، والغاز.
- ¹¹ المعهد العربي للتخطيط، اطلع عليه يوم: 2016/03/27 على موقع http://www.arab-api.org/ar/news_details.aspx?news_id=1142
- ¹² المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، تقرير حول الظرف الاقتصادي والاجتماعي، السادس الأول من سنة 2015، نوفمبر 2015، ص 20.

- ¹³. المجلس الوطني الاقتصادي و الاجتماعي، مرجع سابق ، ص 50.
- ¹⁴ هو مؤشر يصدر عن معهد هيرتاج بالتعاون مع صحيفة وال ستريت جورنال، يقيس درجة التضييق التي تمارسها الحكومة في مواجهة الحرية الاقتصادية لأفراد المجتمع ، ويستند المؤشر إلى 50 معايير للحرية الاقتصادية تشمل :حرية قطاع الأعمال، حرية التجارة والرسوم، حرية السياسة الضريبية، إدارة الإنفاق الحكومي، الحرية النقدية، حرية الاستثمار، الحرية المالية، حقوق الملكية، الحرية من الفساد، حرية العمل.
- ¹⁵. بشير مصيطفى القطاع السياحي بديل للمحروقات في الجزائر، مقال منشور على الانترنت، اطلع عليه يوم: 2017/03/16، الموقع: <http://elmihwar.com/ar/index.php.html>
- ¹⁶-وزارة السياحة، تطور قطاع السياسة للعشرية 2004-2013، ص 12.
- ¹⁷ World bank , 2009
- ¹⁸ شكوري سيدي محمد ، وفرة الموارد الطبيعية والنمو الاقتصادي دراسة حالة الاقتصاد الجزائري ، مذكرة دكتوراه في العلوم الاقتصادية ، جامعة تلمسان ،2012،ص ص 63 65.